مجتمع

الجزائر: وفاة 7 وإصابة 390 بحوادث مرورية في يومين

توفي سبعة أشخاص وأصيب 390 آخرون بجروح مختلفة ومتفاوتة الخطورة، إثر حوادث مرور وقعت بعدة ولايات جزائرية، بين صباح الخميس الماضي وصباح أمس السبت، بحسب مصالح الحماية المدنية. كذلك، أعلنت الحماية المدنية عن تقديم الإسعافات الأولية لـ38 شخصاً مختنقين بغاز أول أوكسيد الكربون المنبعث من أجهزة التدفئة وسخانات المياه داخل المنازل، مع نقل المصابين الذين تتطلب حالتهم ذلك إلى المستشفيات. وتدخلت الحماية المدنية أيضاً، في الفترة نفسها، لإخماد سبعة حرائق بولايات عدة. (وكالة الأنباء الجزائرية)

نيجيريا: الإفراج عن 42 مخطوفاً بينهم 27 طفلاً

أعلن حاكم ولاية النيجر، في نيجيريا، أمس السبت، أنّ 42 شخصاً، من بينهم 27 طفلاً، كانوا قد خُطفوا من مدرسة قبل عشرة أيام في وسط غربي نيجيريا، أطلق سراحهم، غداة عملية خطف أخرى طاولت تلميذات في شمال البلاد. وأعلن الحاكم أبو بكر ساني بيلو، أنّ «التلاميذ والمعلمين وأقاربهم في معهد العلوم، في كاغارا استعادوا حريتهم واستقبلتهم الحكومة المحلية». جاء ذلك فيما اقتحم عشرات المسلحين مدرسة في شمال غرب نيجيريا، ليل الخميس - الجمعة الماضيين، وخطفوا 317 تلميذة من المساكن التابعة للمدرسة. (فرانس برس)

(ديفيد دي ديلغادو/ Getty)

أميركا: أخطر العواصف آتية

وصفت مستشارة الرئيس الأميركي للمناخ، جينا مكارثي، مناخ العاصفة الشتوية المميتة التي تسببت في انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع في تكساس وولايات أخرى، بأنّه «جرس إنذار» للولايات المتحدة لبناء أنظمة طاقة وبنية تحتية أخرى أكثر موثوقية ومرونة في مواجهة الظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بالمناخ. وقالت مكارثي إنّ الدليل العلمي واضح على احتمال حدوث مزيد من العواصف المتكررة والأكثر خطورة: «إذا كنا مهتمين حقاً بالحفاظ على عمل موظفينا والحفاظ على صحة أطفالنا ومنحهم مستقبلاً نفخر به، لا ينبغي تجاهل جرس الإنذار، وسنتخذ إجراءات».

جاءت تعليقات مكارثي في الوقت الذي كان فيه الرئيس الأميركي، جو بايدن، وزوجته جيل، يزوران تكساس لتفقد الأضرار التي سببتها العاصفة، والتي تسببت في فقدان ملايين المنازل والشركات للتدفئة والمياه الجارية، في درجات حرارة متجمدة، علماً أنّ ما لا يقلّ عن 40 شخصاً قتلوا بسببها في الولاية. وبينما استخدمت مكارثي شعار بايدن لخطة تكلف ما لا يقل عن تريليوني دولار لإعادة بناء البنية التحتية للبلاد وخلق وظائف طاقة نظيفة، قالت: «نحن بحاجة إلى تصور مستقبل وطريقة متفائلة لمنح الناس الأمل مرة أخرى، في أنّنا نعيد البناء بشكل أفضل». وقالت إنّها تتوقع تقريراً «لاحقاً» عن أزمة تكساس والطرق التي يمكن من خلالها تجنب أزمات مماثلة في المستقبل، مشيرة إلى أنّ الوقت الراهن ليس مناسباً لتوجيه الاتهامات.

(أسوشييتد برس)

حلب: نقل قبور عشوائية بلا توثيق

حلب ـ **براءة الأحمد**

مؤخّراً، دعا مجلس محافظة حلب المواطنين ممن لديهم قبور في حي صلاح الدين ضمن الحديقة الواقعة إلى جانب جامع صلاح الدين إلى الحضور يوم الثلاثاء المقبل (الثاني من مارس/ آذار)، عند الساعة الثامنة صباحاً في المكان، من أجل نقل رفات ذويهم إلى المقبرة الإسلامية الحديثة أو مقابر عائلاتهم على نفقة مجلس المدينة. وقال المجلس في البيان إن «دائرة الدفن ستقوم بنقل الرفات من دون العودة إلى المواطنين المعنيين في حال التخلف عن الحضور في الموعد المحدّد».

يشار إلى أن غالبية أهالي المتوفين والمدفونين في مقابر عشوائية في حلب لم يبقوا في المدينة، وذلك بعد اتفاق التهجير الذي أدّى إلى خروج نحو 250 ألف مدني من المدينة في نهاية عام 2016، وسيطرة النظام السوري على المدينة حينها.

وتمّ اللجوء إلى القبور العشوائية في حلب خلال فترة القصف والعمليات العسكرية على المدينة، إذ كان الوصول إلى المقابر الحديثة خطيراً بسبب قنّاصة النظام السوري، في حين أن المقابر الواقعة ضمن المدينة لا تتسع لمزيد من القبور. واقع أجبر المدنيين على دفن الضحايا في الحدائق العامة والأراضي الفارغة داخل المدينة، من دون أي توثيق في ظل الأعداد الكبيرة من القتلى المدنيين يومياً. وبعد سيطرة النظام على المدينة، أراد نقل هذه القبور إلى المقبرة الإسلامية الحديثة الواقعة عند أطراف مدينة حلب، من دون وجود ذوي المتوفين القادرين على التعرّف على مكان القبر واسم الشخص الموجود داخله.

من بين هؤلاء مصطفى الحمصي، الشاب السوري الذي دفن والده بعدما قُتل خلال القصف على المدينة. ويقول: «تم نقل الرفات من دون تسجيل اسم المتوفّي في القبر الجديد، ما يعني أنّني لم أعد قادراً على معرفة أين دفن والدي». يعيش الحمصي في محافظة إدلب، وكان قد التقط صوراً للقبر لتمييزه لكنّه فقد الصور خلال التهجير من مدينة حلب. يضيف الحمصي: «والدي لم يمت بشكل طبيعي بل هناك من قتله، وهذا يعني أن نقل القبر من دون توثيق الاسم سيؤدّي إلى دفن الجريمة مع رفات والدي».

من جهته، يقول الخبير الجنائي ومدير هيئة الطبابة الشرعية في محافظة حلب الحرة سابقاً الطبيب محمد كحيل، في حديثه لـ «العربي الجديد»، إن هذا الإجراء هو جريمة أخرى تضاف إلى جريمة القتل. يضيف: «المشكلة الرئيسيّة في نقل المقابر هو أنّها ستضيّع هوية المتوفّين وحقوق ذويهم في التعرّف عليهم، لأنه لا يستطيع ذوو معظم المدفونين العودة إلى محافظة حلب، كونهم نازحين في محافظ إدلب أو لاجئين يعيشون خارج سورية. لذلك، فإن النظام عندما ينقل هذه المقابر لن يوثّقها». ويرى أن الغاية من هذا الإجراء هو طمس آثار جرائم النظام انطلاقاً من حقيقة أن معظم المدفونين هم من القتلى خلال الحملة العسكرية على حلب، وما رافقها من قصف بالصواريخ والبراميل المتفجّرة.

ويتساءل كحيل: «ألا يوجد ما هو أهم من المقابر ليتم انتشالها من مدينة حلب، باعتبار أنّ هذه المدينة غارقة في الأنقاض والدمار؟ الأولى بالنظام أن يبدأ بترميم وبناء المباني السكنية وترميم وإصلاح البنى التحتية التي تقدّم الخدمات للمدنيين وإزالة الأنقاض التي تغرق أحياء حلب فيها قبل أن يفكّر في المشهد الحضاري وتلوّث البيئة الناتج عن وجود مقابر عشوائية». ويوضح أن لدى النظام ما هو أهم من هذه المقابر لكنّه يريد إزالة الجريمة، مطالباً بإشراك لجان تشرف عليها هيئات إنسانية مثل الصليب الأحمر الدولي، من أجل توثيق هذه المقابر وعدم ضياع هوية الجثامين، وذلك من خلال وضع علامات تتميّز بين القبر القديم والقبر الجديد ليتم التعرّف عليه في وقتٍ لاحق.

مائة قتيل يومياً

يقول الخبير الجنائي ومدير هيئة الطبابة الشرعية في محافظة حلب الحرة سابقاً الطبيب محمد كحيل، إنه في البداية، كان الناس يعمدون إلى دفن موتاهم في المقبرة الإسلامية الحديثة. لكن في وقت لاحق، أصبحت المنطقة خطرة، فاضطر السكّان إلى دفن موتاهم في أماكن متفرّقة. ويشار إلى أن المدينة كانت تشهد سقوط نحو مائة قتيل يومياً خلال معركة السيطرة على حلب عام 2016.

تحقيق

ترى وكالة «فرونتكس» نفسها مولجة بتأمين الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي في وجه المهاجرين ودعم الدول الأعضاء في إعادتهم، غير أنّ ثمّة اعتراضات كثيرة على أدائها في هذا المجال وغيره

وكالة فرونتكس

انتهاكات في تأمين حدود الاتحاد الأوروبي

شادي عاكوم

تتعرّض الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل «فرونتكس» ومديرها فابريس ليجيري، إلى انتقادات حادة، وصلت إلى درجة المطالبة بإقالة الأخير من قبل نوّاب في البرلمان الأوروبي، على خلفية التحقيقات والتقارير الصحافية الأوروبية وتسجيلات الفيديو التي بيّنت سوء الإدارة وعمليات الصدّ غير القانونية لقوارب المهاجرين في ظروف مأساوية من قبل خفر السواحل اليونانية في بحر إيجة، بالإضافة إلى الفضائح المتعلقة باجتماعات سرية لأعضاء من الوكالة مع ممثلين عن شركات صناعة الأسلحة بين عام 2017 وعام 2019. وقد باشرت، الثلاثاء الماضي، لجان عدّة في داخل الاتحاد الأوروبي، من بينها مجموعة عمل في البرلمان، تحقيقاتها في الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان، فيما تحقق مجموعة تابعة لـ«فرونتكس» في أكثر من 10 حالات صدّ مشتبه فيها. كذلك كان المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال «أولاف» في الاتحاد قد أطلق، منذ بداية العام الجاري، تحقيقيْن يستهدفان «فرونتكس» ويرتبطان بعمليات الصدّ والبات الرقابة في داخل الوكالة، وبنقص الشفافية، مع رفض الأخيرة تزويد برلمانيي الاتحاد ببيانات خاصة. وفي هذا الإطار، أفادت مجلة «دير شبيغل» الألمانية بأنّ البرلمان شكّل مجموعة مراجعة خاصة للتحقيق في الادعاءات، وسوف يصار إلى مقابلة الشهود والخبراء، خلال الأشهر المقبلة، قبل إعداد تقرير مفصّل حول سوء السلوك وحالات احتيال محتملة والمشاكل الإدارية الداخلية.

وفي ما يُعَدّ دعماً لهذا التوجّه، عمدت مفوضة الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي، إيلفا يوهانسون، أخيراً، إلى مطالبة ليجيري بالتعاون مع كلّ هيئات التحقيق. بدورها، صرّحت خبيرة السياسة الداخلية في كتلة الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان الأوروبي، بريجيت زيبل، لصحيفة «أوغسبورغ الغماينه» الألمانية، بأنّ الوقت حان لتقوم الدول الأعضاء والمفوضية بإزاحة ليجيري من منصبه، وهو ما طالب به كذلك نواب حزبَي اليسار والخضر. ويبحث مجلس النواب الأوروبي، عبر مراقبي الميزانية في الاتحاد، رفض صرف الأموال للوكالة في المرحلة المقبلة، لأن أموال دافعي الضرائب من مواطني الاتحاد الأوروبي لم تُنفق بشكل صحيح في عام 2019. من جهته، قال المتحدث باسم سياسة الهجرة في كتلة الاشتراكي الديمقراطي، لارس كاستيلوتشي، لـ«دير شبيغل»، إنّه «لم يعد في الإمكان الدفاع عن فابريس ليجيري»، مضيفاً أنّ المطلوب هو شخص يمكن إعادة بناء الثقة المفقودة معه في الوكالة، داعياً إلى لجنة رقابة برلمانية وتوجيه التهم إلى أولئك الذين يخالفون القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان. في الإطار نفسه، نقل موقع «شبيغل أونلاين» مع عضو البرلمان الأوروبي عن اليسار، كورنيليا أرنست، أنّ «المعلومات التي تمّ الكشف عنها تؤكد ما كنا نطالب به منذ فترة طويلة: يجب استبعاد ليجيري». أمّا النائبة الهولندية تينيكه ستريك، فرأت أنّ قائمة المزاعم الكاملة توضح بشكل مؤلم أنّ الأمر يتعلق اليوم بمصداقية «فرونتكس»، في حين قال عضو البرلمان عن الخضر، إريك ماركارت، إنّهم منذ شهور اطّلعوا على فضائح جديدة في الوكالة من الصحافة و«في الوقت نفسه يخبرنا ليجيري بأنّ كل شيء يسير على ما يرام. يجب أن نحصل على إجابات عبر لجنة التحقيق الجديدة».

انتهاك لحقوق الإنسان

في سياق متصل، يعتزم فريق من المحامين اتخاذ إجراءات قانونية ضد ليجيري ووكالة «فرونتكس»، لإجبار الأخيرة على الانسحاب قانونياً من مهمتها في بحر إيجة. ويستند الفريق، وفق «شبيغل أونلاين»، إلى «ادعاءات خطيرة تظهر أنّ فرونتكس منعت عمل القائمة على الحقوق الأساسية فيها، إنما كرّلادا أرنايبيث، في ما يخصّ ادعاءات تتعلق بتعنّف موظفيها وقضايا احتيال وتسلط في داخل الوكالة، بالإضافة إلى إعادة قوارب مهاجرين إلى المياه التركية، علماً أن ليجيري أفاد نواب البرلمان الأوروبي أخيراً بأنّ لا أدلّة على تورّط حرس «فرونتكس» في صدّ المهاجرين. وفي حديث أخير إلى صحيفة «فرانكفورتر الغماينه تسايتونغ»، قال ليجيري إنّ «الوكالة تحترم حقوق الإنسان»، وإنّها قامت بعمل جيّد على الرغم من تفشّي وباء كورونا. وعند الطلب منه تفسير الأمور الغريبة التي تحصل في بحر إيجة مع القوارب التي تحمل المهاجرين، لا سيّما أنّها تعود إلى السواحل التركية بعد اصطدامها بخفر السواحل اليونانية، أجاب ليجيري أنّ «هؤلاء المهاجرين بمعظمهم من أفغانستان وباكستان وإيران، وهم يعودون لأنهم يعلمون أنّهم لا يستحقون الحماية الدولية». حينها، علّق محاوره: «ألن يفكّر هؤلاء في ذلك إلا عند ظهور خفر السواحل اليونانية أمامهم؟».

علاقة تكافلية

وعن العلاقة بين وكالة «فرونتكس» والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أشارت «دي تسايت» إلى أنّها «تكافلية»، أي أنّ كلّ طرف منهما في حاجة إلى الآخر لتنفيذ السياسة الحدودية للاتحاد، مضيفة أنّه في إمكان البرلمان الأوروبي التأثير على الوكالة بشكل غير مباشر فقط من خلال الميزانية، واستدعاء رئيسها ليجيري لتقديم تقرير عن أنشطتها، إذ إنّ لوكالات الاتحاد نظامها الخاص، فيما لـ«فرونتكس» إدارة تكنوقراطية تعمل بشكل مستقل من دون أيّ سيطرة شاملة من قبل البرلمان أو المفوضية أو أيّ مؤسسة أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي. وهي تدار من قبل مجلس إدارة مؤلف من عضوين من المفوضية الأوروبية، و27 ممثلاً عن الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ممثلين من دول النرويج وسويسرا وأيسلندا وليشتنشتاين، ويتخذ مجلسها القرارات الرئيسية ويعتمد الميزانية ويقرّر عدد الضباط المولجين بالمهام ميدانياً.

من جهة أخرى، ترى المحامية ليرا ماري كومب أنّه ونظراً إلى أنّ الاتحاد الأوروبي لم يوقّع على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإنّه من غير الممكن مقاضاة «فرونتكس» أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والطريقة الوحيدة لتحميل الوكالة المسؤولية القانونية هي الذهاب إلى محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ، حيث فرص نجاح المحاكمة ضئيلة.

يُذكر أنّ الوكالة أنشئت في عام 2016 إلية لتقديم الشكاوى الفردية تحت ضغط من البرلمان الأوروبي، من بينها الشكاوى المتعلقة بالإعادة القسرية، والمعاملة غير الإنسانية، وانتهاك الحقوق الأساسية، كحقّ اللجوء وكذلك التعذيب. يضاف إلى ذلك أنّ الوكالة أنشأت آلية للرقابة الداخلية، بهدف الإطّلاع على تقارير الحوادث الخطيرة أو تلك التي يمكن ارتكابها من قبل موظفي الوكالة في مكان بحدّ ذاته، فتُرسل الشكاوى الفردية وتقارير الحوادث الخطيرة إلى مسؤول الحقوق الأساسية في «فرونتكس»، ليصار إلى فحصها وبدء التحقيقات إذا لزم الأمر. ويقال إنّ الأجهزة الرقابية في داخل الوكالة عرفت أوقاتاً عصيبة مع تسلّم المدير التنفيذي الفرنسي فابريس ليجيري المنصب في عام 2015. وفي الإطار، نقلت «دي تسايت» عن الباحثة في شؤون الهجرة، لينا كرامانيدو، أنّه تبيّن خلال البحث في تقارير عدّة تتناول الحوادث الخطيرة، عدم إدراج الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، كتلك الخاصة بمبدأ عدم الإعادة القسرية أو العنف من قبل مسؤولي الحدود الخارجية، ضمن الفئة الرابعة. بالتالي، فإنّ القائمة على الحقوق الأساسية لم تطّلع على هذه التقارير ولم يُصر إلى التحقيق فيها. تجدر الإشارة، إلى أنّ الوكالة ما زالت في حاجة إلى 40 مراقباً لحقوق الإنسان، كان ينبغي توظيفهم بحلول ديسمبر/كانون الأول 2020، وفقاً لطلب البرلمان الأوروبي. تجدر الإشارة إلى أنّ وكالة «فرونتكس» تأسست في عام 2004 لتنسيق العمليات المشتركة بين الدول الأعضاء على الحدود الخارجية، وقد نما دورها في خلال السنوات الأخيرة كأيّ وكالة أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي. وهي سوف تتلقى 5,6 مليارات يورو من ميزانية الاتحاد بحلول عام 2027، وقد بدأت بنحو ستة ملايين يورو، على أن يرتفع عديدها إلى 10 آلاف موظف، وتستحوذ شرطتها على سيارات للدوريات ومسدسات وطائرات، بالإضافة إلى طائرات من دون طيار.

مراقبة دقيقة في عرض البحر (جيسوس هيريدا/ Getty)

5,6
مليارات يورو هو المبلغ الذي سوف تحصل عليه «فرونتكس» من ميزانية الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2027

المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال أطلق تحقيقَين يستهدفان «فرونتكس»

ادعاءات بأنّ الوكالة متواطئة مع اليونان لتعريض المهاجرين للخطر

تونس: التسرب المدرسي إلى ارتفاع

الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا زادت معدلات البطالة في تونس، وكذلك عدد المتسربين من المدارس، وهو عدد لا يستهان به منذ سنوات

تونس ـ **مريم الناصري**

تتعدّد قصص المتسربين من المدرسة في تونس، وتختلف الأسباب التي دفعتهم للانقطاع المبكر عن التعلم. لكنّ الثابت هو أنّ نحو 100 ألف تلميذ ينقطعون عن الدراسة سنوياً وفق إحصائيات رسمية لوزارة التربية. ويكون النصيب الأكبر فيها لتلاميذ الابتدائي. وتحتل المناطق الداخلية المهمشة صدارة مناطق التسرب، إذ يؤكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دراسته حول الانقطاع المدرسي، أنّ معظم المتسربين هم من الشرائح الأكثر فقراً.

أزمة كورونا وما سببته من بطالة في تونس، زادت التسرب المدرسي، خصوصاً مع اضطرار كثير من أولياء الأمور إلى تسريب أبنائهم من المدارس بعد فقدان وظائفهم وأعمالهم نتيجة تسريح الآف العمال من مهنهم بسبب أزمة الجائحة. وتغيب الإحصائيات الرسمية الدقيقة حول هؤلاء التلاميذ الذين تركوا مقاعد الدراسة بسبب عدم قدرة الأولياء على مجابهة مصاريف تعليم أبنائهم بسبب أزمة كورونا تحديداً. وعلى الرغم من أنّه لم تصدر بعد إحصائيات رسمية حول عدد المتسربين من المدرسة عام 2020، لا سيما أولئك الذين تسبب فيروس كورونا الجديد، وأزمته المعيشية، في تسربهم، لا يخفى على منظمات المجتمع المدني وبعض المتابعين أنّ عدد المتسربين زاد أكثر من ذي قبل، علماً أنّ التسرب مشكلة سابقة على كورونا، فقد تسرب نحو مليون تلميذ خلال العقد الأخير.

من جهتهم، وجه أعضاء في البرلمان، في بداية فبراير/ شباط الجاري، مجموعة من الأسئلة والانتقادات لوزير التربية فتحي السلاوتي، خلال جلسة مساءلة حول مشكلة الانقطاع عن الدراسة في سنّ مبكرة. وكشف الوزير في إجابته عن جملة من أسئلة النواب أنّ مؤشرات الانقطاع المبكر عن الدراسة بالنسبة للتلاميذ خطيرة، والنسب في ارتفاع متواصل والوضع مخيف. أضاف أنّ نحو 50 ألف تلميذ انقطعوا عن الدراسة خلال العام الدراسي الجاري، الذي انطلق في سبتمبر/ أيلول الماضي، بتدابير وقائية، من فحوص وكمامات ومواد تعقيم، وشهد 7851 إصابة بالفيروس في الوسط التربوي، من بينها 3264 إصابة في صفوف التلاميذ. بدوره، يقول عبد الحفيظ، من بوعرادة بمحافظة سليانة لـ«العربي الجديد»: «إنّه اضطر إلى تسريب ابنه من المدرسة منذ أواخر العام الماضي بسبب فقدانه عمله بعدما تخلّت عنه شركة المقاولات التي كان يعمل فيها منذ ثلاث سنوات بعقد موقت يتجدد لفترة محددة». يضيف: «عدم قدرتي على سداد مصاريف الدراسة، اضطرني إلى إخراجه من المدرسة، خصوصاً أنّ الوزارة اعتمدت في بعض الفترات التعلم عن بُعد، الذي يتطلب إمكانات ووسائل تواصل حديثة لا أملك القدرة على توفيرها، كما أنّ المصاريف الدراسية ارتفعت في تونس مقارنة بالسنوات الماضية». الأمر نفسه بالنسبة لبشير، من محافظة القصرين، الذي كان يعمل نادلاً في مقهى، اضطر إلى إغلاق أبوابه بسبب الإفلاس. اضطرته بطالته إلى إخراج ابنه من الصف الخامس الابتدائي. ويقول بشير: «لست قادراً على تعليم عملي وبتّ أعمل في أعمال مختلفة كالبناء والطلاء والنجارة، لكن من دون أن يكون ذلك بصفة يومية بسبب كساد أغلب القطاعات في تونس نتيجة أزمة وباء كورونا، وبعدما أخرجت ابني من المدرسة دفعته للعمل في بعض الأعمال البسيطة في الأسواق، بهدف مساعدة العائلة».

تؤكد معظم الدراسات أنّ الوسط الريفي يشهد النسبة الأكبر للانقطاع المدرسي، بنسبة تفوق خمسين في المائة من عدد التلاميذ، خصوصاً في صفوف الفتيات. ويفضّل بعض الآباء إخراج الابنة من المدرسة بدلاً من الابن عند الاضطرار. وتستأثر المرحلة الثانوية بأكبر نسبة متسربين في تونس عموماً، إذ تصل إلى 47 في المائة من التلاميذ الثانويين، أما نسبة التسرب في المرحلة الإعدادية فهي 42,7 في المائة، خلال السنوات الأخيرة، وفق إحصائيات رسمية.

وتعيش تونس على غرار بقية بلدان العالم أزمة اقتصادية خانقة بسبب تداعيات جائحة كورونا، التي أثرت في أغلب القطاعات، لا سيما المهن الهشة. فقد أعلن المعهد التونسي للإحصاء خلال بداية هذا الشهر، ارتفاع نسبة البطالة في تونس إلى حدود 17,4 في المائة في الثلاثي الرابع من عام 2020، مقابل 16,2 في المائة في الثلاثي الثالث من العام نفسه. وأظهرت نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثي الرابع من عام 2020 بحسب المعهد أنّ «عدد العاطلين من العمل بلغ نحو 725 ألفاً من مجموع السكان النشطين اقتصادياً، مقابل نحو 676 ألفاً خلال الثلاثي الثالث للعام نفسه».

الشارع ليس مكاناً ملائماً لهم (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

التزام بتدابير وقائية في المدرسة (ياسين قايدي/ الأناضول)

مصر: محافظة شمال سيناء مستثناة من لقاح كورونا

تفتخر وزارة الصحة المصرية بتلقيح الطواقم الطبية في مختلف المحافظات، حتى وصل التلقيح إلى جنوب سيناء، لكن من دون المرور بشمال سيناء، على الرغم من ارتفاع أعداد المصابين والوفيات فيها مقارنة بالجنوب

سيناء ـ **محمود خليل**

لم تبدِ الجهات الحكومية في مصر، لا سيما وزارة الصحة، اهتماماً بمحافظة شمال سيناء، أو بالطواقم الطبية العاملة فيها، في حملة التلقيح ضد فيروس كورونا الجديد، التي انطلقت قبل أسابيع، وهو ما يعتبره مراقبون تجاهلاً واضحاً، أدى إلى تذمر في صفوف الطواقم التي تعمل في قسم العزل بمستشفى العريش العام، المخصص لاستقبال إصابات كورونا على مستوى المحافظة، بالتزامن مع عدم صرف المكافآت المالية المخصصة لهم كما بقية العاملين في أقسام العزل على مستوى البلاد.

في التفاصيل، يقول مصدر طبي في قسم العزل بمستشفى العريش العام لـ«العربي الجديد» إنّ «الطواقم الطبية ما زالت تنتظر وصول اللقاحات المخصصة لمن يعملون في الخط الأول بمواجهة فيروس كورونا. نتابع عن كثب وصول اللقاح إلى أقسام العزل في مختلف المحافظات، بما فيها محافظة جنوب سيناء، على الرغم من انخفاض أعداد المصابين فيها، فوزارة الصحة كانت مهتمة بتلقيح العاملين في المستشفيات هناك، وإذا حدث ذلك عبر منصاتها الإعلامية، وهو ما تأكدنا منه، خلال متابعتنا، مع الإشارة إلى أنّ الوعود من الجهات المختصة في الوزارة بإيصال اللقاح إلى شمال سيناء انطلقت في نهاية يناير/كانون الثاني الماضي، لكن لم تتحقق حتى اللحظة».

يضيف المصدر الطبي أنّ هذا التجاهل الحاصل من قبل الوزارة بحق الطواقم الطبية في شمال سيناء، لا يقدّم غير نتيجة واحدة مفادها عدم الاكتراث بمصير هذه الطواقم، على الرغم من عمل أفرادها في مواجهة الفيروس من دون أيّ مكافأة مالية أقرّتها الجهات الحكومية، ونفذتها في المحافظات كافة ما عدا شمال سيناء، على الرغم من كثرة الوعود في هذا الخصوص، وهو ما يمثل زيادة في الضغط على الطواقم، ويدفع أفرادها إلى التفكير ملياً قبل الدخول إلى أقسام العزل، وخدمة المرضى فيها، في ظل تركهم بلا حماية، ولا مقابل مجزٍ لمهمتهم العظيمة.

لا مبرر لتأخير وصول اللقاح إلى شمال سيناء، في ظل توافره

بلغ عدد المصابين بفيروس كورونا في شمال سيناء 312 شخصاً

يتابع أنّ الطواقم الطبية في شمال سيناء لديها خصوصية في العمل تختلف عن بقية المحافظات، في ظل الظروف الأمنية التي تعيشها المحافظة منذ سبع سنوات. وفي المقابل، فإنّ الطواقم الطبية لا تطلب زيادة عما يعطى لزملاء المهنة في بقية المحافظات، وهي تمثل أدنى مستويات الحقوق الواجبة لها، علماً أنّها قدمت عدداً من أفرادها ضحايا في مواجهة الفيروس على مستوى البلاد.

ويستقبل قسم العزل في مستشفى العريش العام منذ عام تقريباً المصابين بالفيروس، على الرغم من ضعف الإمكانات المتوفرة، وتجاهل الوزارة مطالب الطواقم الطبية، حتى وصل الأمر إلى حدّ انقطاع الأوكسجين عن قسم العزل، ما أدى إلى وقوع وفيات، ودفع وزيرة الصحة، هالة زايد، إلى زيارة المحافظة بشكل طارئ، مقدمة العديد من الإمكانات والدعم للمستشفيات، بما فيها خزانات الأوكسجين لتدارك الموقف وعدم زيادة الغضب الشعبي بسبب التقصير الحكومي في ملف الصحة بشمال سيناء. هذا الدعم أدى إلى تحسّن طفيف في الخدمة المقدمة إلى المصابين بالفيروس وغيرهم من المرضى في مستشفيات شمال سيناء، مع استمرار المطالبة بإنصاف الطواقم الطبية العاملة هناك في مواجهة كورونا.

في المقابل، يقول مصدر حكومي في محافظة شمال سيناء لـ«العربي الجديد» إنّه جرى إبلاغ إدارة المحافظة بإرسال أول دفعة من اللقاح في نهاية يناير/كانون الثاني الماضي، لكن مرّ شهر كامل على هذا الحديث، من دون وصول اللقاحات، على الرغم من أنّ المحافظة أعدت برتوكولاً متكاملاً منذ تسلّم اللقاح وحتى استخدامه، بتخصيص مكان داخل المستشفى لإجراء الفحوص اللازمة قبل إعطاء اللقاح للطاقم الطبي، أو كبار السن، والمرضى أصحاب المناعة الضعيفة. يضيف أنّه لا مبرر لتأخير وصول اللقاح إلى شمال سيناء، في ظل توافره لصالح الطواقم الطبية في المحافظات كافة، بما فيها جنوب سيناء أخيراً، ما يعني أنّ هناك وفرة لدى وزارة الصحة، ويمكنها تغطية الطواقم الطبية في كلّ المناطق. يختم: «هذه دعوة نكررها بضرورة توفير اللقاح في أقرب وقت ممكن، وعدم التمييز بين المحافظات المصرية وشمال سيناء، والالتزام بالخطة الحكومية القاضية بتوزيع اللقاح على العاملين في تماس مباشر مع الفيروس على مستوى المحافظة».

وبلغ عدد المصابين الذين أثبت الفحص المخبري إصابتهم بكورونا في شمال سيناء 312 شخصاً، وبقي في قسم العزل تسعة مصابين، فيما بقي سبعة وستون معزولين منزلياً في الوقت الراهن. أما عدد الوفيات بكورونا في المحافظة فبلغ 106 أشخاص. وبلغ عدد المتعافين الكلّي 1757، وهو لأشخاص ثبتت إصابتهم مخبرياً، أو اشتبه بإصابتهم من دون فحصهم مخبرياً.

الطواقم الطبية هي الأكثر عرضة لخطر الإصابة (خالد دسوقي/ فرانس برس)